



The Problem of Financial Sustainability between the Development of Government Spending and the Containment of Public Debt in Selected Advanced Countries for the Period 2004-2022*

Rana Nizar Younis Khalil⁽¹⁾, Hashim Mohammed Abdullah Al-Arkoub⁽²⁾

University of Economics - Faculty of Management and Economics

(1) Rana.23bap2@student.uomosul.edu.iq (2) hashem_mohamed@uomosul.edu.iq

Key words:

Financial sustainability, public spending, public debt.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	12 Apr. 2025
Accepted	29 Apr. 2025
Available online	31 Dec. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Rana Nizar Younis Khalil
University of Economics

Abstract:

The theoretical aspect of the study aims to balance the achievement of economic and social goals through government spending with the necessity of maintaining the state's financial sustainability. The economy is significantly affected by the level of government debt and its ability to repay debts and finance public spending. Unsustainable use of government spending can lead to an increase in public debt, exposing the economy to financial and economic risks. It is essential that government spending be managed effectively in accordance with the principles of financial sustainability, with a view to achieving a balance between current needs and long-term public debt obligations. Regarding the role of oil and tax revenues in achieving the state's financial sustainability, oil and taxes are the main sources of financing government spending and public services. However, these revenues may be subject to fluctuations due to fluctuations in oil prices and changes in tax policies. Achieving financial sustainability requires diversifying revenue sources and improving financial management to maintain economic stability and meet current and future needs without negatively impacting the state's financial balance. As for its quantitative aspect, the study aims to measure the impact of some independent variables represented by (government spending, public debt, tax revenues, oil revenues, and total investment) on the dependent variable represented by financial sustainability, which was expressed by the country's financial position (government budget deficit and surplus index) for the period (2004-2023) for developed countries (Australia, New Zealand, Italy, Denmark, and Finland). Using the software package (EViews.13), the study reached a set of conclusions, the most important of which are: First: Cross-sectional reliability tests showed no correlation between the cross-sections of the model variables. Therefore, we will resort to first-generation unit root tests, the most important and most common of which in modern studies is the Levene-Lin and Shaw test. Second: The results of the unit root tests in the countries showed that some variables appeared stable at the level and others appeared stable in the first difference, which indicates the possibility of applying the dynamic autoregressive model, but after confirming the existence of a joint integration relationship between the study variables, which was proven by the Pedroni test in the three groups of countries. The most influential variable in financial sustainability in the short and long term was the most influential variable in the short term, which was government spending, with a percentage of (-0.634%), while in the long term, it was the oil revenue variable, with a percentage of (3.038%).

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

**اشكالية الاستدامة المالية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام لدول متقدمة
مختارة للمدة 2004-2022***

رنا نزار يونس خليل
جامعة الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد
Rana.23bap2@student.uomosul.edu.iq

أ.د. هاشم محمد عبدالله العركوب
جامعة الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد
hashem_mohamed@uomosul.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة في جانبها النظري الى تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال الانفاق الحكومي، وضرورة الحفاظ على الاستدامة المالية للدولة. إذ يتأثر الاقتصاد بشكل كبير بمستوى الدين الحكومي وقدرتها على سداد الديون وتمويل الانفاق العام. واستخدام الانفاق الحكومي بشكل غير مستدام يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدين العام، مما يعرض الاقتصاد لمخاطر مالية واقتصادية. من الضروري أن يتم إدارة الانفاق الحكومي بشكل فعال وفقاً لمبادئ الاستدامة المالية، مع النظر إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والتزامات الدين العام على المدى الطويل. أما فيما يخص دور الإيرادات النفطية والضريبية في تحقيق الاستدامة المالية للدولة. فتعد النفط والضرائب من المصادر الرئيسية لتمويل الانفاق الحكومي وتمويل الخدمات العامة. ومع ذلك، قد تكون هذه الإيرادات عرضة للتقلبات بسبب تقلبات أسعار النفط وتغيرات في السياسات الضريبية. يتطلب تحقيق الاستدامة المالية التنوع في مصادر الإيرادات وتحسين الإدارة المالية للحفاظ على استقرار الاقتصاد وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية دون التأثير السلبي على التوازن المالي للدولة. أما فيما يخص جانبها الكمي فتهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات المستقلة والمتعلقة بـ (الإنفاق الحكومي، والدين العام، والإيرادات الضريبية، والإيرادات النفطية، والاستثمار الكلي) في المتغير المعتمد والمتمثل بالاستدامة المالية والتي تم التعبير عنها بالوضع المالي للبلاد (مؤشر عجز الموازنة الحكومية وفائضها) وللمدة (2004-2023) لبلدان المتقدمة وهي (أستراليا، نيوزيلندا، إيطاليا، الدانمرك وفنلندا). وبوساطة حزمة برمجية (EViews.13)، وعليه فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، أولاً: أظهرت اختبارات الاعتمادية للمقاطع العرضية إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات النموذج، وعليه سئلنا إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن-لن وشو. ثانياً: أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة في البلدان أن بعض المتغيرات قد ظهرت مستقرة بالمستوى وبالبعض الآخر قد ظهر مستقر في الفرق الأول وهذا ما يشير إلى إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الديناميكي ولكن بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا ما اثبتته اختبار بيدروني في المجاميع الثلاث من البلدان، إن المتغير الأكثر تأثراً في الاستدامة المالية في الأجل القصير والطويل فكان المتغير الأكثر في الأجل القصير تأثراً هو الإنفاق الحكومي ونسبة (0.634-0%)، أما في الأجل الطويل فقد كان متغير الإيرادات النفطية ونسبة (0.038%).

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الإنفاق العام، الدين العام.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

المحور الأول: المقدمة والدراسات السابقة

المقدمة:

ركزت الدراسات المالية الحديثة على موضوع الاستدامة المالية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لغرض تقييم تطورات عجز الموازنة والدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترجع حدة العجز في الموازنة العامة إلى عوامل عديدة، من أهمها تبني برامج إنفاقية طموحة، والالتزامات الاجتماعية التي تتبناها، وطبيعة الأزمات التي تمر بها سواء أكانت اقتصادية أم سياسية ودرجة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وأوجه الإنفاق العام؛ لذا يعد عجز الموازنة العامة ذا طبيعة هيكلية، وتظهر انعكاساته في الدول النامية بصفة ولا سيما إذا ما تعرضت صادراتها الأساسية من المواد الأولية لصدمات خارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب إيراداتها العامة، وضغوطات مفاجئة على إنفاقها العام. إذ يعد موضوع الاستدامة المالية من المنهجيات المعتمدة في التعرف على قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية في حدود إمكاناتها المالية بتقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الموازنة العامة ولا سيما عجز الموازنة إذ صار موضوع الاستدامة المالية يحظى بمزيد من الاهتمام من الحكومات ومن المؤسسات المالية الإقليمية والدولية باعتبارها مؤشرا لنجاح أو فشل السياسة المالية في البلد ولا سيما في العمل على تقليل الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة مقابل احتواء الدين العام وكذلك تستخدم كمعيار لتقييم الأداء المالي للحكومة ومدى قدرته على ضبط مآليتها في ضوء الأهداف المالية والاقتصادية.

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في فهم كيفية تأثير تطورات كلاً من الإنفاق الحكومي والدين العام للأنشطة الاقتصادية بشكل شامل، بما في ذلك الآثار المترتبة على نمو الاقتصاد، ومستوى التضخم، ومعدلات البطالة، وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. كما تسهم هذه الدراسة في تحديد السياسات الاقتصادية الفعالة لضمان استقرار النظام المالي وتعزيز النمو المستدام في المجتمع.

ثانياً: مشكلة الدراسة

على الرغم من تبني العديد من الدول المتقدمة لسياسات مالية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية، إلا أن تطور مستويات الإنفاق الحكومي، لاسيما بعد الأزمات المالية والاقتصادية العالمية (مثل أزمة 2008 وجائحة كوفيد-19)، أدى إلى تفاقم مستويات الدين العام في العديد من هذه الدول. يطرح هذا الوضع إشكالية رئيسية تتعلق بكيفية تحقيق توازن بين تلبية متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر الإنفاق العام، وبين ضرورة احتواء الدين العام بما يضمن استدامة المالية العامة على المدى الطويل. ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في: مدى تأثير تطور الإنفاق الحكومي على قدرة الدول المتقدمة المختارة خلال الفترة (2004-2022) على تحقيق الاستدامة المالية واحتواء تصاعد الدين العام.

ثالثاً: فرضية الدراسة

بناءً على تساؤلات مشكلة الدراسة فإن فرضية الدراسة مفادها أن لمؤشرات الدراسة والمتمثلة بـ (الإنفاق الحكومي، الدين العام، الإيرادات الضريبية، الإيرادات النفطية والاستثمار الكلي) آثار مباشرة على الاستدامة المالية وقدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي. وهذه الآثار تتباين في تأثيرها وعلى المديين القصير والطويل حسب طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية لكل بلد ومستوى التطور في مؤسساتها المالية.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- 1- تحليل الاتجاهات طويلة الأمد للإنفاق الحكومي والدين العام في دول متقدمة مختارة، مع التركيز على تباين السياسات المالية والاستجابة للأزمات الاقتصادية بين عامي 2004 و2022، بهدف الكشف عن الأنماط والاختلالات التي تؤثر على قدرة هذه الدول على تحقيق الاستدامة المالية
- 2- دراسة العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي ومستويات الدين العام، وتحليل مدى انعكاس هذه العلاقة على مؤشرات الاستدامة المالية، بما يشمل تقييم مرونة النظم المالية العامة، ومستوى كفاءة إدارة الموارد العامة، وإجراءات الإصلاح المالي التي اتبعتها الدول المختارة خلال المدة قيد الدراسة.

خامساً: أسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة على أسلوبين رئيسيين يمثل الأول بالتحليل النظري؛ والذي يستند إلى النظريات والدراسات التي تناولت موضوع الاستدامة المالية. أما الثاني فيتمثل بالكمي أو القياسي؛ والذي يستند إلى طرائق القياس الاقتصادي الحديث وأدواته والمتمثل باعتماد أسلوب جمع البيانات (Panel Data) لقياس إشكالية الاستدامة المالية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام والمستندة إلى البيانات المتوازنة (Balanced Panel Data) وذلك عن طريق الاستعانة بأنموذج البانل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL) باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator PMGE).

سادساً: حدود الدراسة

- ✓ **الحدود المكانية:** وتتضمن الدراسة مجموعة مختارة من اقتصاديات البلدان المتقدمة.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تتضمن الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية مدتها (20) عاماً للمدة من (2004-2023)، وبالنسب المئوية جميعها.

سابعاً: مصدر البيانات

تم الاعتماد في جميع بيانات متغيرات الدراسة على البيانات الرسمية من البنك الدولي (WB) والمتضمنة ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) ومنشورات صندوق النقد الدولي (IMF) والمتضمنة مؤشرات الإحصائيات المالية الحكومية (GFS) ومؤشرات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) والمؤشرات التاريخية للدين العام (HPD)، ومنشورات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) والمتضمنة قاعدة بيانات إحصاءات الإيرادات العالمية (GRSD).

ثامناً: هيكلية الدراسة

تضمنت هيكلية الدراسة ثلاثة محاور، وجاءت كالآتي: المحور الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة، أما المحور الثاني: الإطار النظري للاستدامة المالية والإنفاق الحكومي والدين العام، أما المحور الأخير فكان عن الجانب القياسي للدراسة

الدراسات السابقة:

هدفت الدراسة في جانبها النظري والفلسفي احتواء أكبر عدد ممكن من الدراسات المعاصرة ذات العلاقة بموضوع الاستدامة المالية ومدى تأثيرها بعوامل عدة أهمها الدين العام والإنفاق الحكومي والعوائد الضريبية والعوائد النفطية ومن ثم تفسيرها مالياً واقتصادياً، وتمثلت هذه الدراسات بالآتي:

1. **دراسة (المحمدي والحسني، 2018)** والموسومة الاستدامة المالية في العراق في ظل انخفاض اسعار النفط للمدة (2003-2015) الواقع والحلول ، تهدف الدراسة إلى قياس الاستدامة المالية وتشخيص الوضع الراهن لأداء المالية العامة للمدة (2003-2015) وتحديد أوجه الاختلالات والتحديات التي تحد من استدامة المالية العامة، وباستخدام الأسلوب الوصفي والكمي من خلال استخدام منهجية (جوهانسن-جيليس) للتكامل المشترك توصلت الدراسة في جانبها الوصفي إلى أن الإيرادات النفطية تشكل الحصة الأكبر في تمويل الموازنة العراقية مقابل تراجع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، وهذا ما يدل على هيمنة القطاع النفطي في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي العراقي. أما في جانبها الكمي فقد اثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك لسلسلتي الإيرادات والنفقات الحكومية إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وهذا ما يشير إلى أن النفقات الحكومية ستكون مرتبطة بالإيرادات ولن تتعدها بنحو يقود إلى حدوث العسر المالي.
2. **دراسة (محمد والعركوب، 2022)** والموسومة استدامة الموارد المالية بين الاعتماد على الإيرادات النفطية وخيارات تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي العربي والعراق للمدة (2004-2020) ، تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر العوائد النفطية ومصادر الدخل الأخرى غير النفطية في مؤشر الاستدامة المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق، وباستخدام اختبار التكامل المشترك لبيدروني ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) والمتاح في أنموذج البائل الديناميكي توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة خلال مدة الدراسة، ووجود علاقة عكسية ومعنوية في المديين القصير والطويل بين إجمالي الإيرادات النفطية وعجز الموازنة العامة، ووجود علاقة طردية ومعنوية في المدى القصير بين إجمالي الإيرادات الضريبية وعجز الموازنة العامة، أما في المدى الطويل فلم تظهر أي معنوية. وعدم وجود علاقة معنوية في المدى القصير بين إجمالي الإيرادات الأخرى وعجز الموازنة العامة، أما في المدى الطويل فقد ظهرت العلاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين. ووجود علاقة طردية ومعنوية في المدى القصير بين إجمالي الاستثمار الحكومي العام وعجز الموازنة العامة، أما في المدى الطويل فقد ظهرت العلاقة طردية ومعنوية. وعدم وجود علاقة معنوية في المدى القصير بين إجمالي الدين الحكومي العام وعجز الموازنة العامة، أما في المدى الطويل فقد ظهرت العلاقة عكسية ومعنوية.
3. **دراسة (موعش، 2020)** والموسومة منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض البلدان العربية ، تهدف الدراسة إلى إبراز أثر ديناميكية الدين العام في بعض الدول العربية وهي الأردن، والبحرين، وتونس، ومصر، والمغرب خلال المدة (2013-2018) وذلك من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية والذي يبين مدى قدرة البلدان على الايفاء بالتزاماتها المالية، إذ أن استمرار العجز في الموازنة سوف يؤدي إلى تفاقم الدين العام وهذا ما يؤل إلى تحمل الميزانية أعباء اضافية لتغطية فوائد الدين مما ينعس مرة ثانية في ارتفاع مستويات العجز ومن ثم زيادة الدين العام وارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي تراجع مستويات النمو الاقتصادي. ومن أجل تقييم الاستدامة المالية في هذه البلدان فقد تم الاعتماد على منهجية ديناميكية الدين العام والتي تشير إلى أنه في حالة ارتفاع معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن معدل الدين العام المستهدف، والتي مفادها أن تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق فائض أولي في الموازنة خلال مدة زمنية معينة وذلك لضمان بلوغ الدين العام المستهدف، وعلى هذا الأساس يتم تقييم الاستدامة المالية في البلدان أعلاه وبناءً على مجموعة من الفرضيات حول متغيرات الاقتصاد الكلي المدرجة في معادلة ديناميكية الدين العام وأهمها معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة، والدين العام المستهدف من قبل الحكومة. إذ تبين أن هذه الدول العربية تسجل تحسناً خلال السنوات الماضية على صعيد

التحرك تدريجياً نحو تحقيق الاستدامة المالية، وهذا ما يؤكد الأثر الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي فضلاً عن فعالية الإصلاحات المالية المطبقة خلال المدة. بيد أن الدراسة أشارت إلى أن بلوغ هدف الاستدامة المالية في هذه الدول العربية قد يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات في مالية الدولة سواء أكانت في إطار الإصلاحات الحالية أو في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح المالي على المدى المتوسط

A Study (Akanbi, 2015) Tagged Sustainability Of Fiscal Policy In An Oil-Rich Economy: The Case Of Nigeria

دراسة (أكانبي، 2015) والموسومة استدامة السياسة المالية في اقتصاد غني بالنفط: حالة نيجيريا ، تهدف الدراسة إلى عزل الإيرادات النفطية عن الإيرادات غير النفطية نتيجة التأثير الكبير للإيرادات النفطية في الاقتصاد النيجيري؛ إذ ركز الباحثون في دراسة استدامة السياسة المالية في نيجيريا للمدة (1970-2011) على تقسيم الاقتصاد النيجيري إلى قطاعات نفطية وغير نفطية وحاولوا التحقق في استدامة السياسة المالية على أساس مدى استجابة الميزانية الأولية للحكومة للتغيرات في مستويات العجز والديون، وباستخدام منجية التكامل المشترك لجوهانسن-جيبلس فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الحكومة تستجيب لأهداف العجز أكثر من أهداف الديون ومع ذلك يختلف هذا في القطاع غير النفطي؛ إذ أن إجراءات السياسة المالية للحكومة لا تستجيب باستمرار لأهداف العجز أو الديون. كما أظهرت النتائج أن القطاع النفطي له استدامة مالية قوية على مر السنين في حين أن القطاع غير النفطي له سياسة مالية غير مستدامة.

المحور الثاني: الإطار النظري للاستدامة المالية والإنفاق الحكومي والدَّين العام

1-2 الاستدامة المالية:

أولاً: ماهية الاستدامة المالية:

يعد مفهوم الاستدامة المالية أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية، إذ لا يوجد رأي متفق عليه لتحديد ماهية الاستدامة المالية، فهي صفة لشيء لا يمكن أن يستمر ما لا نهاية عند مستوى معين. وهناك وجهات نظر عديدة لتوضيح ماهية الاستدامة المالية، إذ يمكن أن تشير إلى مقدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية دون وجود الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها (Amin & Rashid, 2022, 34). كما يمكن أن تشير إلى مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ سياساتها المالية المحددة من قبلها فضلاً عن تمويل برامج الإنفاق الحكومي المختلفة من دون التعرض إلى حالات التعثر المالي والعجز عن السداد (Al-Baghdadi, 2010, 408). ما يمكن أن تشير من وجهة نظر المنظمات الدولية على أنها مدى قدرة الحكومة في إدارة المخاطر والأزمات المالية التي تتعرض لها خلال فترة التخطيط المالي على الأجل الطويل من دون الحاجة إلى إدخال تعديلات في أوجه وأبواب النفقات والإيرادات الحكومية (Yamauchi, 2004, 3).

ثانياً: قواعد الاستدامة المالية

لكي يتم الوصول إلى قواعد سليمة يمكن الاعتماد عليها في مجال الاستدامة المالية، فلا بد لنا أولاً من أن ندرك أن هذه القواعد هي في الأساس قواعد مالية تسهم في تقييم الانضباط المالي والسيطرة على العجز الحكومي ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية، وهذه القواعد تتمثل بما يلي (Bin Daas & Raqoub, 2018: 114):

1. القاعدة الذهبية: يتم بموجب هذه القاعدة اللجوء إلى الاقتراض في فترات الدورة الاقتصادية عند تمويل النفقات الرأسمالية (الاستثمارية) كونه الرافعة المالية لتعزيز النمو الاقتصادي، في حين يتم تمويل النفقات الجارية (التشغيلية) من خلال الإيرادات العادية والمتمثلة بالإيرادات

- الضريبية وبالتالي السعي لأحداث التوازن بين النفقات والإيرادات الجارية والسماح بالاقتراض من أجل تمويل النفقات الاستثمارية (داغر وصال، 2017، 8).
2. **قاعدة توازن الموازنة:** تنص هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز في الموازنة الحكومية حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيها عند زوال الحالات الاستثنائية، إذ يمكن التوسع في تمويل عجز الموازنة الحكومي في حالات الركود والسعي نحو تحقيق التوازن في الحالات الطبيعية (Bin Daas & Raqoub, 2018: 115):
3. **قاعدة ضبط الإنفاق الحكومي:** غالباً ما تضع هذه القاعدة حدوداً دائمة للإنفاق الأولي أو الإجمالي بالقيم المطلقة أو كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، إذ ترتبط مباشرة بهدف تحمل الديون كونها لا تقيد جانب الإيرادات الحكومية مما يمكنها من أن توفر أداة لتشغيل ما هو مطلوب من التوحيد المالي المتسق مع الاستدامة المالية عندما يصاحبها الدين. وتتفق قاعدة الإنفاق مع التخفيضات الدورية والتقديرية في الإيرادات الضريبية، إلا أنها عادة لا تسمح بحوافز النفقات التقديرية في فترات الركود الاقتصادي، ويتم إنشاء قواعد الإنفاق في قرارات قصيرة إلى متوسطة الأجل مع السماح ببعض التقلبات الدورية لكي توفر ظروفًا ملائمة من أجل استدامة الدين العام في حين تكون قاعدة الإنفاق أكثر اندماجاً في أطر الإنفاق المتوسط الأجل (Dagher & Salal, 2017: 8).
4. **قاعدة مرونة الموازنة:** حسب هذه القاعدة يجب على الدولة أن تنتهج المرونة في الموازنة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة إبان أزمات الركود والعكس صحح في حالات التضخم (Bin Daas & Raqoub, 2018: 115).
5. **قاعدة وحدة الموازنة:** ويقصد بهذه القاعدة، وفق الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أنه يمكن إعطاء فكرة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية السائدة للدولة وبالتالي لا تقوم السلطة التنفيذية بإخفاء العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للحكومة، وحتى تتمكن من التخلص من الانتقادات التي توجه إليها فيما لو ظهر العجز في موازنتها العامة، وكما أن الاحتفاظ بالعجز لن يمك السلطات من اللجوء إلى الاقتراض بسهولة، في حين يسمح في حالة التعدد لجوء السلطة التنفيذية إلى القروض لتسديد بعض النفقات المستقلة التي لا تعرض على السلطة التشريعية (Hammoud, 1989: 126).
6. **قاعدة استدامة الاستدامة:** تشترط هذه القاعدة استمرار الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تتوافر فيها شروط الحبطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، إذ تتحد هذه النسبة وفقاً لعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من بلد لآخر (Al-Baghdadi, 2010, 423).
- رابعاً: العوامل المحددة للاستدامة المالية**
- تتأثر الاستدامة المالية بمجموعة من العوامل الاقتصادية السلبية والإيجابية ذات الأثر المباشر وغير المباشر، ومن أهم هذه العوامل ذات الأثر المباشر هي:
1. **معدل النمو الاقتصادي:** تتمثل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستدامة المالية بالعلاقة ذات الاتجاه الطردي وذلك من خلال مقدرة معدل النمو على رفع مستوى الدخل ومن ثم زيادة حجم الحصيلة الضريبية وهذا ما سيؤدي بالحصيلة إلى تقليل حجم الفجوة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية من ناحية وزيادة معدل الاستهلاك والادخار والاستثمار من ناحية ثانية، الأمر الذي يشير إلى عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي الذي يتم تمويله بواسطة الدين الحكومي ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية، ويحدث العكس عندما يتراجع معدل النمو الاقتصادي والذي يخص لمتغيرات عدة أهمها الاستثمار الخاص والحكومي وما لهما من تأثيرات مباشرة (Al-Shallal, 2014, 26).
2. **سعر الفائدة:** ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع الاستدامة المالية؛ وذلك لعلاقتها المباشرة والمتداخلة الناشئة عن الأوضاع الاقتصادية التي تكون فيها أسعار الفائدة عالية مما يعني عدم

مقدرة الحكومة على إصدار الديون بشقيها الداخلي والخارجي نتيجة ارتفاع تكاليف الدين العام؛ كون أن ذلك سوف يحمل الحكومة أعباء مالية إضافية وبالتالي سيؤثر على الاستدامة المالية. وتبرير ذلك هو أن الاستثمار الخاص والادخار الخاص يعدان من أكثر العوامل تأثيراً في سعر الفائدة والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الادخار الخاص ومن ثم اعتماده على قرارات الأفراد في الادخار والاستهلاك وبالعلاقة طردية مع الاستثمار الخاص والذي يتحدد بمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في البلد المستضيف (Abdullah & Al-Shammari, 2019: 24).

3. **خدمة الدين العام (الداخلي والخارجي):** أن سياسات الإنفاق الحكومي والدين العام التي تطبقها الحكومات يتم تنسيقها على نحو لا يرغم الحكومة على سداد الدين العام والفوائد المترتبة عليه، ويطلق على قدرة الحكومة على سداد دينها وعدم تعثرها باستدامة الدين العام ومن العوامل الأخرى هي الهبات والمساعدات التي تمنح للحكومات من جهات خارجية سواء أكانت بلدان أو مؤسسات مالية دولية، فضلاً عن ذلك الدور الأساسي للإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ومدى حجم الفجوة بينهما والتي تعد من المتغيرات الرئيسية في تحديد الاستدامة المالية (Al-Shallal, 2014, 26).

ثالثاً: مؤشرات قياس الاستدامة المالية

وتتمثل أهم هذه المؤشرات بالآتي:

1. مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

لا شك أن المديونية العمومية تُعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس موقف المتانة المالية للدولة، ويستعمل في ذلك معيار اتفاقية ماستريخت (اتفاقية الاتحاد الأوروبي لسنة 1992) الذي يشترط أن تكون نسبة الديون العامة الى الناتج المحلي الخام أقل من (60%)، وعموماً يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الخام تتسم بالاستقرار أو التراجع التدريجي على مدى الطويل ((Ben Daas & Ragoub, 2018, 116).

2. مؤشر الفجوة الضريبية لبلاشر (Blanchard):

يعرف مؤشر الفجوة الضريبية لبلاشر الاستدامة على أنها الحفاظ على نسبة معينة من الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، إذ يقوم المؤشر بقياس الضرائب كنسبة إجمالي الناتج المحلي اللازمة لتثبيت الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ((Sulaiman, 2010, 293).

3. مؤشر فجوة الإيرادات الحكومية:

لا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المؤشر ومؤشر الفجوة الضريبية السابق غير أن الأول يشتمل على الإيرادات الحكومية كافة ولا يقتصر على الإيرادات الضريبية كما هو الحال في مؤشر الإيرادات الضريبية، إذ يعد مؤشر الإيرادات الحكومية أحد المؤشرات التي تختبر أثر الدمج أو المزج بين سلوك السياسة المالية من إنفاق وضرائب ونمو إجمالي الناتج المحلي والتغيرات في الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في التأثير على الاستدامة المالية وذلك من خلال مؤشر بلاشر للمستوى الذي يجب أن يتحقق من الإيرادات الضريبية المستهدفة وقياس الفجوة بين المتحقق والمستهدف (Ferrucci & Penalver, 2003, 150).

4. مؤشر الفائض أو العجز الأولي لبوتير (Buitter):

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي في الموازنة العامة وذلك من خلال حساب الفرق بين النفقات الحكومية بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات الحكومية دون الفوائد المتحصل عليها، وإن هذا المؤشر للموازنة العامة يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والاستدامة المالية، ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة حيث تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة مع فوائده (Ferrucci & Penalver, 2003, 152).

5. منهج الدخل الدائم كاختبار للاستدامة المالية في اقتصاد نفطي:

يعد منهج الدخل الدائم من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الاستدامة المالية وذلك انطلاقاً من فرضية الدخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناءً على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم والمتوقع الحصول عليه، وذلك ينطبق على الحكومات، فالدخل الدائم للدول النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في الأجل الطويل، والاستدامة المالية في البلدان ذات الاقتصاديات النفطية تقوم على أساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أسعار النفط وعلى الأقل في الأجل المتوسط بما يتساق مع أهداف السياسة المالية في الأجل الطويل (Sturm et al., 2009, 18-19).

2-2 الإنفاق الحكومي

أولاً : ماهية الإنفاق الحكومي:

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لفلسفة الدولة ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع، وعن طريق النفقات الحكومية بشقيها الجاري والاستثماري تهدف الدولة الى تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف أساسي (Felix, 2014, 47).

وهناك عدة مفاهيم تخص الإنفاق الحكومي، إذ يعرف بأنه مجموع المبالغ المالية التي انفقتها الحكومة، لتنفيذ مسؤولياتها الدستورية في توفير المرافق الاجتماعية للمواطنين داخل البلد وحماية وحدة اراضيها (Ogbol & Momodu, 2015, 357)،

ثانياً: قواعد الإنفاق الحكومي

1. قاعدة المنفعة:

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع العامة بأقل انفاق ممكن وتحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع، إذ تتضمن هذه القاعدة عدة أمور، أهمها تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمجتمع فلا يمكن ان تتفق الدولة على امور لا تدر نفعاً للمجتمع وهنا نميز بين المنفعة وفقاً للمفهوم الفردي بأنه أقصى ربح ممكن، فالمنفعة العامة لدى الدولة لا تكون زيادة الانتاجية الحدية والدخل العائد منه فقط وإنما تشمل جميع المنافع التي تعود على العاطلين عن العمل في شكل اعانات اجتماعية إذ هي منفعة مادية مضافاً لها منفعة اجتماعية. وتشمل فكرة المنفعة العامة الاموال المنفقة لزيادة الانتاج وتحسينه مضافاً لها الاموال المنفقة لإعادة توزيع الدخل القومي والثروات، ووجد الفقهاء معايير عدة لتحقيق مفهوم المنفعة الجماعية إذ تقاس على اساسها كون النفقة تحقق منفعة جماعية ام لا، منها ان تكون المنفعة المحققة من الانفاق التي يحصل عليها الافراد متساوية مع المنفعة التي يحصل الافراد من اوجه الانفاق الاخرى (Al-Badrani, 2010: 57-58).

2. قاعدة الاقتصاد:

تضمنت هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الانفاق الحكومي دون مبرر، ونقصد بها تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، بعبارة اخرى يتحقق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة. ويمكن التفريق بين حالات التبذير وحالة التقصير والاقتصاد بالتبذير يعني التسبب المالي الذي في حالة وقوعه يؤدي الى اساءة استخدام اموال الدولة أي الانفاق الحكومي في غير نفع أو هو في نفع لا يوازي قيمة أو مردود المبلغ الذي تم إنفاقه، ومثال ذلك زيادة عدد الموظفين عن العدد الضروري لإداء الاعمال أو الاهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية أو شراء السيارات الفاخرة. اما التقصير أو التقتير فهو الشح في الانفاق والاحجام فيه جزافاً حتى في المسائل التي يكون فيها الانفاق من أجل تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة (Al-Ali, 2008: 44).

ثالثاً: تقسيمات الانفاق الحكومي

يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي أو تبويبه في وثيقة الموازنة العامة للدولة إلى عدة أقسام وأنواع تختلف من دولة إلى أخرى، إذ يتضمن كل نوع منه تشكيلة من النفقات تشترك في سمة معينة كتكرارها الدوري، أو أثارها الاقتصادية، أو من حيث طبيعتها، أو الأغراض التي تهدف إليها، أو نوع الهيئة القائمة بها، أو غير ذلك من المميزات. وفيما يلي أهم هذه التقسيمات:

1. **من حيث تكرارها الدوري:** وتنقسم إلى:
 - ❖ **نفقات عادية:** وهي تلك النفقات التي يتم إنفاقها بشكل دوري ومنتظم سنوياً في موازنة الدولة، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بذات الحجم، كنفقات الرواتب والأجور ونفقات الدين العام وغيرها.
 - 2. **نفقات غير عادية:** وهي تلك النفقات التي لا يتم إنفاقها بشكل دوري ومنتظم سنوياً أي أنها لا تنسم بالدورية فهي تحدث في مدة متباعدة وبصورة غير منتظمة (Al-Wadi & Azzam, 2007: 137).
- من حيث أثارها (خصائصها) الاقتصادية:** وتنقسم إلى:
 - ❖ **النفقات الجارية (التشغيلية):** وهي تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة كرواتب الموظفين ونفقات الإدارة والخدمات كالتهليم والأمن والقضاء وغيرها، وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية كونها دورية وتكرر بانتظام في موازنة الدولة.
 - ❖ **النفقات الاستثمارية (الرأسمالية):** وهي تلك النفقات اللازمة لزيادة الإنتاج والأصول الرأسمالية الثابتة، إذ أنها تبرر اللجوء إلى الدين العام والتمويل بالتضخم من أجل توفير الموارد المالية الهادفة لتحقيق هذه الغاية (Al-Dumay, 2018: 10).
3. **من حيث طبيعتها:** يركز هذا التقسيم حسب تأثير النفقات العامة على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني وتنقسم إلى:
 - ❖ **النفقات الحقيقية:** ويقصد بالنفقات الحقيقية بأنها تلك النفقات التي تنفقها الدولة مقابل حصولها على السلع والخدمات اللازمة لتسيير مرافقها العامة سواء أكانت التقليدية أو التي اقتضاها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كنفقات الرواتب والأجور، وأثمان التجهيزات التي تحتاج إليها أجهزة الدولة.
 - ❖ **النفقات غير الحقيقية:** ومن أمثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة بالمساعدات وعانات الباله وغيرها، والنفقات التحويلية الاقتصادية المتمثلة بالمنح والمساعدات المالية والقروض الميسرة والخدمات المجانية التي تقدمها الحكومة للأفراد أو المشروعات لا سيما، والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية.
4. **من حيث الأغراض التي تهدف إليها:** تنقسم النفقات حسب أغراضها إلى (Nashed, 2003: 37-38), (Taqah & Al-Azzawi, 2007: 57) and (Asfour, 2007: 266-267):
 - ❖ **النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والشؤون السياسية، فهي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية والاساسية لحماية أفراد المجتمع داخلياً وخارجياً وتوفير العدالة بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.
 - ❖ **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي يكون الطابع الاجتماعي غالباً عليها، إذ أنها تستهدف تحسين أحوال المعيشة لجزء من شرائح المجتمع كنفقات إعانات الشيخوخة والبطالة والضمان الاجتماعي ونفقات الرعاية الصحية والتعليم.
 - ❖ **النفقات الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تسعى الدولة من خلال إنفاقها إلى تحقيق أهداف اقتصادية كالاستثمارات في المجالات التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإعادة توزيع الثروة، كما وتشمل أيضاً الإعانات الاقتصادية المقدمة للمشاريع العامة ولا سيما.
 - ❖ **النفقات المالية:** وهي تلك النفقات التي يتم تخصيصها لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

- ❖ **النفقات العسكرية:** وهي تلك النفقات المتعلقة بالوزرات الأمنية والعسكرية كنفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية ونفقات صيانتها وتحديثها.
- 5. **من حيث الهيئة التي تقوم بها:** وتنقسم النفقات العامة من حيث الهيئة التي تقوم بها أو حسب نطاق سريانها إلى:
 - ❖ **النفقات القومية (المركزية):** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الإدارات المركزية والموجهة لصالح المجتمع بكافة شرائح كنفقات الأمن والدفاع (Al-Ali, 2008: 44).
 - ❖ **النفقات المحلية (الإقليمية):** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الهيئات المحلية والموجهة لصالح إقليم أو منطقة معينة داخل الدولة، كنفقات توفير الماء والكهرباء والتعليم والصحة وغيرها (Al-Dumay, 2018: 10).

التأصيل النظري للدين العام

أولاً: مفهوم الدين العام

هناك العديد من التعريفات للدين العام التي تناولتها العديد من الأدبيات في الفكر المالي فقد يعرف بأنه المبالغ التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر حيث يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها وتكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية والهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضماناً للالتزامات الافراد والمؤسسات لا سيما (Al-Saadi, 2020: 4). كما عرفه آخرون بأنه المبالغ التي تلتزم بها الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التزام بدفع فائدة للدائن في تاريخ مستقبلي بحسب شروط انشاء هذا الدين (Aday, 2016: 6). كما ويقصد به أيضاً بأنه تلك المبالغ التي تلتزم بها إحدى المؤسسات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة العامة مع التعهد بالسداد بعد المدة المستحقة مع دفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انشاء الدين، أي ان الدين العام يشمل المبالغ النقدية المقرضة بحيث لا يدخل فيه الدين التجاري والمستحقات الاستثمارية، كذلك (Omar, 2003: 2).

ثانياً: أنواع الدين العام

1. **الدين العام الداخلي:** ويعرف على أنه القرض العام الذي يلزم الدولة بإعادة الدفع فضلاً عن أعباء الفوائد على تلك القروض ويستبعد قروض البنك المركزي للدولة على أساس أنه لا يتطلب خدمة لذلك الدين (أي مدفوعات الفائدة والاستهلاك) (Shaaban, 2017: 261).
2. **الدين العام الخارجي:** ويحدث الدين الخارجي عندما تحصل وحدة مقترضة على أموال من الموارد الدولية. ويشير إلى التحويل الدولي الذي يتم بشروط طائفة وليس بأسعار السوق لتعزيز التنمية الاقتصادية للأمة، كما يعرفه الاقتصادي ساميلسون على أنه ما يترتب بذمة دولة ما اتجاه اطراف داخلية قد تكون حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات اجنبية (Thuwaaney, 2006: 139).

ثالثاً: الوظائف التقليدية للدين العام

يمكن تحديد ثلاث وظائف أساسية للدين العام، وهي (Holtfrerich et al., 2015, 22-23):

1. وظيفة الاستقرار:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد من أولويات الوظائف التي تؤديها الحكومة، ولا سيما في وقت الازمات، إذ يجب أن لا يكون الهدف العام للحكومة هو تحقيق موازنة عامة متوازنة ولكن بدلاً من ذلك فإن السياسة المالية تحتاج إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض الدين العام من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي مما يسبب في ظهور علامات الانتعاش الاقتصادي. أما إذا كان هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي فإن ذلك سيكلف الحكومة المزيد من الإيرادات الحكومية والمتوقعة من الضرائب والمساهمات الاجتماعية، ويمكن للحكومة في أوقات

الأزمات أن تفرغ من مسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عدم تخفيض الإنفاق الحكومي وأو زيادة الضرائب أو بمعنى آخر التخلي عن سياسة الموازنة المتوازنة.
2. وظيفة التمكين:

تتمثل هذه الوظيفة في تحقيق هدف التمكين الضريبي، إذ أن الاتساق في السياسة الاقتصادية ضروري لبدء نشاط اقتصادي (استثماري) كافي لتحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، وهذا له أهمية كبيرة في تحديد وضع الضرائب في الأجل الطويل. وبهذه الطريقة يمكن خلق جو من الثقة يُمكن أصحاب المشاريع ورواد الأعمال من تخطيط وحساب الاستثمارات طويلة الأجل.

3. وظيفة تقاسم العبء:

تتمثل هذه الوظيفة في توزيع الأعباء الضريبية على الأجيال اللاحقة بمرور الوقت، إذ يتم تطبيقه عندما تكون المنفعة المنشأة من خلال الإنفاق في السنة المالية الآتية تعود بالفائدة على دافعي الضرائب في السنوات المالية القادمة. وفي هذه الحالة، يجب على دافعي الضرائب في المستقبل أن يساهموا بما يتماشى مع الفوائد التي يحصلون عليها من نفقات المدة السابقة (الدفع حسب الاستخدام). وأمثلة ذلك الاستثمارات الحكومية التي تزيد من كفاءة الاقتصاد على المدى الطويل ولكنها تسبب في الموازنة عجزاً مؤقتاً. ويمكن تحديد أبرز السلبات لا سيما بالدين العام من خلال الآتي (خوشناو، 2021، 363):

- ❖ عدم قدرة البلد على سداد ديونه؛ وذلك نتيجة الديون الخارجية المتزايدة بحيث تتجاوز الأقساط السنوية قيمة الصادرات.
 - ❖ قيام الدولة الدائنة، من خلال (نادي روما ولندن وباريس)، بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المدين من أجل معالجة الأزمة المالية للدول التي تدخل في إطار هذا النادي.
 - ❖ تدخل المؤسسات المالية (صندوق النقد والبنك الدولي) من أجل مساعدة الدول النامية في رسم خطة مستقبلية تساعد على تسديد الديون.
 - ❖ إجبار البلد المدين على اتباع خطط تقشفية من ناحية، واتباع سياسة انفتاح اقتصادي من ناحية أخرى من أجل مساعدتها على توفير الأموال اللازمة للسداد.
- عليه، مما سبق، فإن النقاط اعلاه ظهرت بوضوح في أزمة المديونية التي حدثت عام 1239 والتي تأثرت فيها العديد من الدول النامية وفي مقدمتها دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك، والتي تدخل فيها صندوق النقد الدولي لتسوية أزماتها.

المحور الثالث: الجانب القياسي¹

يتم في هذا المحور توصيف المتغيرات الأساسية التي سيتكون منها هيكل الأنموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإن الصيغة الرياضية للنموذج المطلوب تقديره في هذه الدراسة على ضوء المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة ستكون على النحو الآتي:

$$BUD = F(SPE, DEB, TAX, OIL, INV) \dots\dots\dots (1)$$

إذ أن:

BUD: المتغير المعتمد والمتمثل بالاستدامة المالية والمعبّر عنها بمؤشر الأوضاع المالية للموازنة الحكومية (عجز الموازنة الحكومية وفائضها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
SPE: إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
DEB: إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
TAX: إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
OIL: إجمالي الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ جميع النتائج والاشكال في الجانب القياسي بالاعتماد على مخرجات 13 EViews

INV: إجمالي الاستثمار الحكومي (الخاص + العام) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

1. اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

يتضح من جدول (1)، أن القيمة الاحصائية لا سيما بالاختبار قد بلغت (-1.862) وهي عند مستوى معنوية أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات الأنموذج، وعليه سنلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها هو اختبار ليفن-لين وشو.

جدول (1): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لبواقي الأنموذج في بلدان متقدمة مختارة

Cross-Section Dependence Test	
Test	Statistic
Pesaran CD	-1.862286
Prob.	0.4626n.s

2. اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتضح من جدول (2)، ومن خلال الاعتماد على القيم الاحتمالية لا سيما بالقيم الاحصائية لاختبار (LLC)، أن المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الدَّين العام والإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية) قد ظهرت مستقرة بالمستوى، مما يعني أنها لا تحتوي على جذر وحدة بمعنى آخر أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) I(0). أما المتغير المعتمد وباقي المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الإنفاق الحكومي، الاستثمار الحكومي) فقد ظهرت غير مستقرة في المستوى، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للمتغيرات غير معنوية أكبر من (5%). ولكن عند أخذ الفروق الأولى لها فقد اصبحت ساكنة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1) I(1)، وهذا ما يمكن ملاحظة من خلال الجدول أدناه:

جدول (2): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج في بلدان متقدمة باستخدام اختبار (LLC)

Levin, Lin and Chu Test					
Variables	At Level		At First Difference		Decision
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	
BUD	-3.95821	-1.14783	-9.29243	-6.62494	I(1)
prob.	0.0000***	0.1255n.s	0.0000***	0.0000***	
SPE	-2.63247	-2.09398	-8.79327	-7.16164	I(0)
prob.	0.0042***	0.0181**	0.0000***	0.0000***	
DEB	2.36914	-2.20798	-5.07574	-3.84791	I(1)
prob.	0.9911n.s	0.0136**	0.0000***	0.0001***	
TAX	-3.28438	-2.42103	-7.88372	-6.63129	I(0)
prob.	0.0005***	0.0077***	0.0000***	0.0000***	
OIL	-2.24993	-3.31542	-9.01322	-5.47036	I(0)
prob.	0.0122**	0.0005***	0.0000***	0.0000***	
INV	-1.10529	-1.37912	-7.25245	-6.38232	I(1)
prob.	0.1345n.s	0.0839*	0.0000***	0.0296**	

إذ يمكن ملاحظ استقرار المتغيرات المستقلة (BUD, SPE and INV) وبوادر الاستقرار لباقي المتغيرات (BED, TAX and OIL)، بعد أخذ الفروق الأول لهم،

3. اختبارات التكامل المشترك:

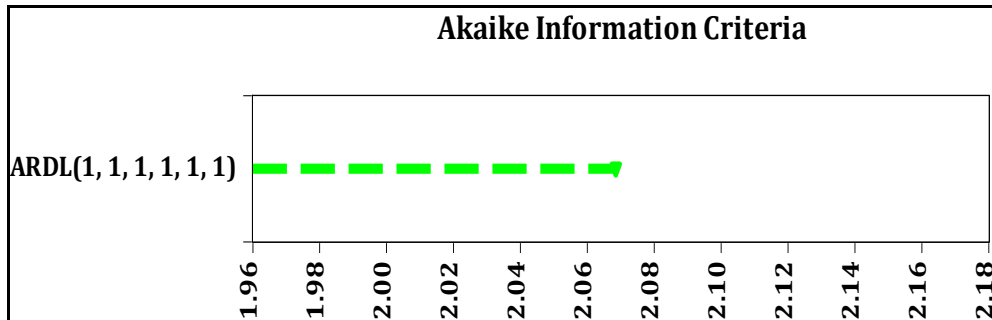
يتضح من جدول (3) أن القيمة الاحتمالية للإحصائيات الخمسة لا سيما بالاختبار، عند مستوى معنوية أقل من (5%) وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيروني في بلدان متقدمة مختارة

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: BUD SPE DEB TAX OIL INV				
Null Hypothesis: No cointegration				
Included observations: 100				
Cross-sections included: 5				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.295018	0.6160n.s	-0.623270	0.7334n.s
Panel rho-Statistic	1.274100	0.8987n.s	1.523101	0.9361n.s
Panel PP-Statistic	-2.439374	0.0074***	-1.842016	0.0446**
Panel ADF-Statistic	-1.869589	0.0308**	-1.992121	0.0289**
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.223424	0.9869n.s		
Group PP-Statistic	-1.651999	0.0493**		
Group ADF-Statistic	-1.989712	0.0364**		

4. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

يتضح من شكل (1)، وحسب معيار معلومات (SIC)، أن أفضل فجوة إبطاء يمكن استخدامها لغرض تقدير الأنموذج هي (1) وعليه فإن الأنموذج الذي يعطي أفضل النتائج هو (1, 1, 1, 1, 1) والذي يحقق أقل قيمة للمعيار والبالغة (3.82) من بين النماذج الأخرى وكما يظهر في الشكل أدناه:



شكل (1): فترة الإبطاء المثلى للنموذج في بلدان متقدمة مختارة

5. تقدير نموذج البيانات المزدوجة الديناميكي (Dynamic Panel ARDL):

يتضح من جدول (4)، نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأجل القصير والطويل للنموذج في بلدان متقدمة مختارة، وعليه نستنتج ما يلي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ (ECF):

أظهرت العلاقة المقدرة أن قيمة (ECF) قد ظهرت بقيمة سالبة ومعنوية وأقل من (-1)، إذ بلغت (-0.262788) وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بمعنى أن (26%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الأجل القصير بين عجز الموازنة الحكومية وفائضها وبين المتغيرات المستقلة في فترة ما يتم تصحيحها بعد ثلاثة سنوات وثمانية أشهر تقريباً ليقترّب من التوازن في الأجل الطويل $\left\{ \frac{1}{0.262788} = 3.81 \approx 3.8 \right\}$.

ثانياً: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يلي:

للإنفاق الحكومي أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.634%-).
 للدين العام أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الدين العام بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.158%-).
 للإيرادات الضريبية أثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.368%-).
 للحد الثابت أثر طردي ومعنوي في عجز الموازنة الحكومية، بمعنى أنه عندما تكون قيم جميع متغيرات الأنموذج مساوية للصرف فإن عجز الموازنة الحكومية سيرتفع إلى (6.820%) تقريباً.

عدم وجود أثر معنوي لباقي المتغيرات المستقلة في عجز الموازنة الحكومية؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية لمعاملات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية.

ثالثاً: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يلي:

للإنفاق الحكومي أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.684%-).
 للدين العام أثر طردي ومعنوي، فعندما يزداد الدين العام بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى يزداد عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.115%-).
 للإيرادات الضريبية أثر عكسي ومعنوي، فعندما تزداد الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.196%-).
 للإيرادات النفطية أثر طردي ومعنوي، فعندما تزداد الإيرادات النفطية بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية بنسبة (3.038%-).

للاستثمار الحكومي أثر عكسي ومعنوي، فعندما يزداد الاستثمار الحكومي بنسبة (1%)

فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة الحكومية بنسبة (0.238%-).

جدول (4): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للنموذج في بلدان متقدمة مختارة

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D(BUD)				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method:(SIC)				
Dynamic regresses (1 lag, automatic): SPE,DEB,TAX,OIL,INV				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPE	-0.684339	0.082701	-8.274861	0.0000***
DEB	0.115212	0.023581	4.885763	0.0000***
TAX	-0.195601	0.063609	-3.075045	0.0032***
OIL	3.038351	0.367683	8.263505	0.0000***
INV	-0.237860	0.075109	-3.166879	0.0024***
Short Run Equation				
ECF	-0.262788	0.105597	-2.488602	0.0156**
D(SPE)	-0.634268	0.117247	-5.409662	0.0000***
D(DEB)	-0.157660	0.032345	-4.874344	0.0000***
D(TAX)	0.368431	0.203966	1.806337	0.0759*
D(OIL)	4.795490	3.808388	1.259192	0.2128n.s

D(INV)	-0.105043	0.148479	-0.707464	0.4820n.s
C	6.819647	2.925143	2.331390	0.0231**
ECF: Error Correction Form.				

6. تقدير العلاقات قصيرة الأجل لكل بلد على حدة:

يتم في هذه المرحلة تقدير علاقات الأجل القصير لكل مقطع من المقاطع العرضية على حدة، أي بالنسبة للبلد الواحد من مجموعة البلدان المتقدمة المختارة، وعليه فقد كانت نتائج تقديرها من خلال النموذج (1, 1, 1, 1, 1, 1) ARDL كما يلي:

أولاً: أستراليا:

يلاحظ من جدول (5) أدناه، بأنه عند مستوى معنوية (1%) فإن (20%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والمعبّر عنه بعجز الموازنة الحكومية وفائضها في فترة ما في أستراليا يتم تصحيحها بعد أربع سنوات وتسعة أشهر تقريباً $\left\{ \frac{1}{0.202664} = 4.9 \right\} \approx 4.93$.

جدول (5): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج في أستراليا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECF	-0.202664	0.006701	-30.24257	0.0001***
D(SPE)	-0.675768	0.037357	-18.08940	0.0004
D(DEB)	-0.175133	0.006731	-26.01880	0.0001
D(TAX)	0.389094	0.021133	18.41166	0.0003
D(OIL)	-2.856986	0.651598	-4.384586	0.0220
D(INV)	0.210341	0.020163	10.43226	0.0019
C	4.403802	2.933947	1.500982	0.2303

ثانياً: نيوزيلندا:

يلاحظ من جدول (6) أدناه، بأنه عند مستوى معنوية (1%) فإن (16%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والمعبّر عنه بعجز الموازنة الحكومية وفائضها في فترة ما في نيوزيلندا يتم تصحيحها بعد ستة سنوات وثلاثة أشهر تقريباً $\left\{ \frac{1}{0.158979} = 6.3 \right\} \approx 6.29$.

جدول (6): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج في نيوزيلندا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECF	-0.158979	0.004843	-32.82596	0.0001***
D(SPE)	-0.636818	0.020272	-31.41308	0.0001
D(DEB)	-0.139688	0.003761	-37.14376	0.0000
D(TAX)	0.065166	0.005497	11.85388	0.0013
D(OIL)	-0.224323	0.907328	-0.247234	0.8207
D(INV)	0.054901	0.036598	1.500086	0.2306
C	3.340726	2.610501	1.279726	0.2906

ثالثاً: إيطاليا:

يلاحظ من جدول (7) أدناه، بأنه عند مستوى معنوية (1%) فإن (5%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والمعبّر عنه بعجز

الموازنة الحكومية وفائضها في فترة ما في إيطاليا يتم تصحيحها بعد تسعة عشر سنة وستة أشهر تقريباً $\left\{ \frac{1}{0.051045} = 19.59 \cong 19.6 \right\}$

جدول (7): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج في إيطاليا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECF	-0.051045	0.002548	-20.03214	0.0003***
D(SPE)	-0.965537	0.015795	-61.12822	0.0000
D(DEB)	-0.042297	0.002638	-16.03490	0.0005
D(TAX)	1.094428	0.047408	23.08515	0.0002
D(OIL)	13.07222	19.68962	0.663915	0.5542
D(INV)	-0.471615	0.022449	-21.00825	0.0002
C	1.010118	1.100061	0.918238	0.4262

رابعاً: الدانمرك:

يلاحظ من جدول (8) أدناه، بأنه عند مستوى معنوية (1%) فإن (67%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والمعبر عنه بعجز الموازنة الحكومية وفائضها في فترة ما في الدانمرك يتم تصحيحها بعد سنة وخمسة أشهر تقريباً $\left\{ \frac{1}{0.666520} = 1.50 \cong 1.5 \right\}$

جدول (8): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج في الدانمرك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECF	-0.666520	0.005054	-131.8765	0.0000***
D(SPE)	-0.230925	0.005822	-39.66281	0.0000
D(DEB)	-0.203866	0.000962	-212.0184	0.0000
D(TAX)	-0.092297	0.000917	-100.6081	0.0000
D(OIL)	-1.011503	0.068269	-14.81639	0.0007
D(INV)	0.136873	0.001282	106.8002	0.0000
C	17.71878	14.05688	1.260506	0.2966

خامساً: فنلندا:

يلاحظ من جدول (9) أدناه، بأنه عند مستوى معنوية (1%) فإن (23%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والمعبر عنه بعجز الموازنة الحكومية وفائضها في فترة ما في فنلندا يتم تصحيحها بعد أربع سنوات وثلاثة أشهر تقريباً $\left\{ \frac{1}{0.234732} = 4.26 \cong 4.3 \right\}$

جدول (9): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج في فنلندا

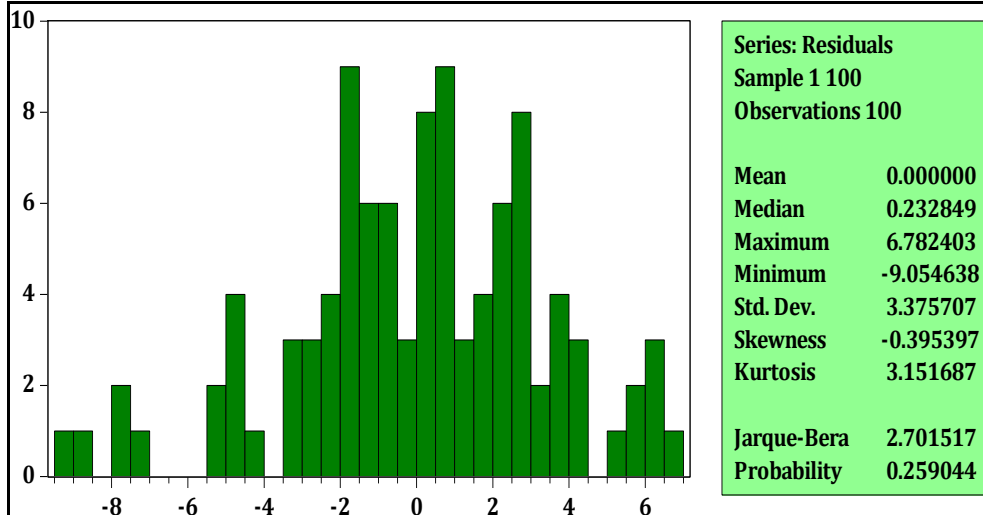
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECF	-0.234732	0.014469	-16.22359	0.0005***
D(SPE)	-0.662292	0.037400	-17.70854	0.0004
D(DEB)	-0.227317	0.008691	-26.15612	0.0001
D(TAX)	0.385762	0.459449	0.839619	0.4628
D(OIL)	14.99804	292.2337	0.051322	0.9623
D(INV)	-0.455717	0.119686	-3.807597	0.0318
C	7.624814	17.12770	0.445174	0.6864

7. اختبار ما بعد تقدير النموذج:

اختبارات جودة النموذج:

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يتضح من شكل (2)، أن قيمة الاختبار الاحصائية قد بلغت (2.702) وهي غير معنوية، وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (3.376).



شكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر في بلدان متقدمة مختارة

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتضح من جدول (10)، أن قيمة الاختبار الاحصائية قد بلغت (0.504) وهي غير معنوية، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج المقدر يتمتع بثبات التباين. جدول (10): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج المقدر في بلدان متقدمة مختارة

Heteroskedasticity Test by: ARCH			
F- Statist.	0.504227	Prob. F (5,94)	0.7724n.s
Obs.*R- Squared	2.612001	Prob. Chi- Square (5)	0.7595n.s

اختبار التعدد الخطي بين متغيرات النموذج:

يتضح من جدول (11)، أن جميع عوامل التضخم المركزية لاختبار عامل تضخم التباين جاءت أقل من (10) مما يعني أن النموذج المقدر خالي من مشكلة التعددية الخطية. جدول (11): اختبار التعدد الخطي لمتغيرات النموذج المقدر في بلدان متقدمة مختارة

Variance Inflation Factors			
Variable	Coefficient Variance	Un centered VIF	Centered VIF
SPE	0.003095	57.79042	1.463052
DEB	0.000160	6.551954	2.052248
TAX	0.006987	41.13098	1.442454
OIL	1.264875	3.101118	1.799040
INV	0.039261	168.1494	2.586096
C	40.37519	336.4169	NA

الاستنتاجات:

- ❖ أن تحقيق الاستدامة المالية للحكومات يرتبط في مقدرتها على السيطرة الحدود الأمانة للدين العام والقدرة على سدادها فضلاً عن الإنفاق المخطط والموجهة نحو الأنشطة المحققة لمعدلات نمو اقتصادي.
- ❖ يُعد الإنفاق الحكومي عاملاً مهماً في تحسين وضع الموازنة العامة، حيث تبين أن زيادته تساهم في تقليص العجز، مما يشير إلى أن الإدارة الفعالة للإنفاق يمكن أن تدعم الاستدامة المالية، سواء على المدى القصير أو الطويل.
- ❖ أظهر الدين العام تأثيراً مزدوجاً تبعاً للأفق الزمني، ففي الأجل القصير يمكن أن يسهم في خفض العجز عبر تحفيز النشاط الاقتصادي، إلا أنه على المدى الطويل يؤدي إلى تفاقم العجز، مما يعكس مخاطر الاعتماد المستمر على التمويل بالدين.
- ❖ تعكس الإيرادات الضريبية علاقة غير مستقرة مع عجز الموازنة، إذ قد تؤدي زيادتها إلى ضغوط اقتصادية تؤثر سلباً على الموازنة في الأجل القصير، بينما تصبح عاملاً مساعداً في خفض العجز على المدى الطويل عندما تترافق مع إصلاحات هيكلية.
- ❖ تكشف الإيرادات النفطية عن هشاشة الوضع المالي في ظل الاعتماد على الموارد الريعية، حيث يؤدي الاعتماد الكبير على هذه الإيرادات إلى زيادة مستويات العجز، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الارتباط بالتقلبات النفطية.
- ❖ يتضح أن الاستثمار الحكومي يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستقرار المالي، حيث يساعد التوسع في المشاريع الاستثمارية الإنتاجية على دعم النمو الاقتصادي وتقليص العجز المالي بشكل مستدام، مقارنة بالإنفاق الجاري الذي قد لا يحقق نفس الأثر الإيجابي.

التوصيات:

- ❖ تخفيف الاعتماد على الدين العام في تمويل العجز، إلا في الحالات التي يعجز فيها الاقتصاد عن تمويل عجز الموازنة العامة بوساطة الإيرادات الضريبية، لأن الوصول إلى مستويات مرتفعة من الدين العام سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص، ومن ثم انخفاض مستوى الادخارات التي تعني انخفاض الاستثمارات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم التمويل مرة أخرى عن طريق الدين العام والتي تُنتج عنها في نهاية المطاف أزمة في المديونية.
- ❖ ترشيد الإنفاق الحكومي والحد من مصدر التبذير والاسراف فضلاً عن العمل على تقليل أبواب النفقات الجارية مقابل زيادة حصة النفقات الاستثمارية وتوجيهها لتمويل المشاريع الاقتصادية الكفوء وبالتالي العمل على تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات الحكومية.
- ❖ ضرورة الاعتماد في بعض بلدان الدراسة المختارة على موازنة برامج الأداء والموازنات الصفرية بدلاً من موازنات البنود من أجل السيطرة على عدم تجاوز الحدود الأمانة للدين العام ضمن قواعد ضوابط القاعدة المالية، وهذا ما نلاحظ في البلدان التي تعتمد موازناتها على موازنة برامج الأداء والموازنات الصفرية.

Sources:

1. Abdullah, Ali Khalid and Al-Shammari, Mayeh Shabib, 2019, "Financial Sustainability between Fiscal Policy Constraints and International Financial Institutions' Financing Conditions in Iraq: An Analytical Study for the Period (1990-2017)," Unpublished PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa, Kufa, Iraq.

2. Adai, Nour Shadhan, 2016, Analysis of Public Debt Trends for the Period (2010-2014), Ministry of Finance, Economic Department/Department of Economic Policies, Baghdad.
3. Akanbi, Olusegun Ayodele, 2015, Sustainability of fiscal policy in an oil-rich economy: the case of Nigeria, African Journal of Economic and Management Studies, Vol. 6, Issue 4.
4. Al-Ali, Adel Falih, 2008, Public Finance and Financial and Tax Law, International Library for International Books, Beirut, Lebanon.
5. Al-Badrani, Qabas, 2010, Public Finance and Financial Legislation, Ibn Al-Atheer House for Printing and Publishing, University of Mosul, Mosul, Iraq.
6. Al-Baghdadi, Marwa Fathi Al-Sayed, 2010, Financial Sustainability Indicators and the Threats They Threaten in Egypt, Journal of Legal and Economic Research, Volume 483, Mansoura University, Faculty of Law, Arab Republic of Egypt.
7. Al-Dami, Zainab Jabbar Abdul-Hussein, 2018, Productivity of Public Spending in Iraq and the Problem of Time Variability During the Fiscal Year, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala, Iraq.
8. Al-Muhammadi, Muhammad Rahim Salem and Al-Hasani, Ayada Saeed Hussein, 2018, "Financial Sustainability in Iraq in Light of Low Oil Prices for the Period (2003-2015): Reality and Solutions," Unpublished Master's Thesis, University of Anbar, College of Administration and Economics, Anbar, Iraq.
9. Al-Saadi, Omar Salah Taha, 2020, The Impact of Public Debt on Some Macroeconomic Variables for the Period (2004-2018), Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Anbar, Anbar, Iraq.
10. Al-Shalal, Muhannad Aziz Muhammad, 2014, Measuring and Analyzing Financial Sustainability Using the Present Value of Budget Constraints, Unpublished PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.
11. Al-Wadi, Mahmoud Hussein and Azzam, Zakaria Ahmed, 2007, Principles of Public Finance, Dar Al-Masirah, First Edition, Amman, Jordan.
12. Amin, Hajir Adnan Zaki, Rashid Zainab Muhammad, 2022, The Sustainable Financial Dimension of Development: An Approach to the Significance of Indicators in the Iraqi Economy, Al-Riyada Journal of Finance and Business, Volume 3, Issue 3.
13. Asfour, Muhammad Shaker, 2007, Principles of the General Budget, First Edition, Dar al-Masirah Publishing, Distribution, and Printing, Amman, Jordan.

14. Ayumu, Yamauchi, 2004, Fiscal Sustainability ,The Case of Eritrea, IMF Working Paper WP/04/7, African Department.
15. Ben Daas, Zuhair and Ragoub, Nariman, 2018, Analysis of Financial Sustainability Indicators and Requirements for Establishing Them in Algeria, Journal of Scientific Research Notebooks, Volume 34, Issue 2, University Center of Tipaza, Abdellah Morsli University, Tipaza, Algeria.
16. Ben Daas, Zuhair, and Ragoub, Nariman, 2018, Analysis of Financial Sustainability Indicators and Requirements for Establishing Them in Algeria, Journal of Scientific Research Notebooks, Volume 34, Issue 2, Tipaza University Center, Abdallah Morsli University, Tipaza, Algeria.
17. Dagher, Mahmoud Mohammed, and Salal, Shaker Hamoud, 2017, The Impact of Fiscal Policy Rules on the Effectiveness of Monetary Policy in Iraq (1990-2015), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (9), Issue (18), Anbar University, Anbar, Iraq.
18. Felix J.Bierbrauer,(2014) optimal Tax and expenditure policy with aggregate uncertainty, **American economic journal**.
19. Ferrucci, Giantuigi and Penalver, Adrian, 2003, Assessing Sovereign debt under certainty, **Financial Stability Review**, Issue No.15, International Finance Division, Bank of England.
20. Hamoud, A'ad Ali, 1989, A Brief Introduction to Public Finance, Financial Legislation, State Expenditures and Budget, Bayt al-Hikma, College of Law, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.
21. Holtfrerich, Carl-Ludwig, Feld, Lars P., Heun, Werner, Illing, Gerhard, Kirchgässner, Gebhard, Kocka, Jürgen, Schularick, Moritz , Streeck, Wolfgang, Wagschal, Uwe, Walter, Stefanie, Weizsäcker, Carl Christin von, 2015, Government debt: Causes, effects and limits, **German National Academy of Sciences Leopoldina, acatech– National Academy of Science and Engineering and Union of the German Academies of Sciences and Humanities**, Berlin, Germany.
22. Khoshnaw, Sabah Sabir Muhammad, 2021, Public Finance Economics, First Edition, Tafsir Publishing Office, Erbil, Iraq.
23. Moash, Amhamed, 2020, Methodology for Calculating the Financial Sustainability Index: A Case Study of Some Arab Countries, Arab Monetary Fund, Economic Department, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
24. Mohamed, Amr Hisham and Hussein, Imad Hassan, 2016, Requirements for Achieving Financial Sustainability in Iraq, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 55, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.

25. Nashed, Suzi Adly, 2006, Public Finance, First Edition, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, Lebanon.
26. Ogbol O.F., Momodu A.A., 2015, Government Expenditure and inflation Rate in Negeria: An Empirical Analyses of Pairwise Causal Relationship ,**Research Journal of Finance and Accounting** , Vol.6 ,No.15.
27. Oil-Exporting Countries A Review of key Issues, Occasional Paper Series, No. 104, European Central Bank.
28. Omar, Muhammad Abdul-Halim, 2003, "Public Debt: Concepts, Indicators, and Implications for the Case of Egypt," Public Debt Management Symposium, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
29. Shaaban, Hossam Abdel Aal Abdel Aal, 2017, The Public Debt Crisis in Egypt and Its Implications, Scientific Journal of Economic Research and Studies, Helwan University, College of Commerce and Business Administration, Issue Two, Part One, Cairo, Egypt.
30. Suleiman, Amr Mohamed Mahmoud, 2010, Public Debt Management: Transitioning from the Concept of Financial Sustainability to the Concept of Economic Sustainability, Scientific Journal of Economic Research and Studies, Helwan University, College of Commerce and Business Administration, Issue (4), Cairo, Egypt.
31. Taqa, Muhammad and Al-Azzawi, Huda, 2007, Public Finance Economics, First Edition, Dar al-Masirah, Amman, Jordan.
32. Thuwaini, Falah Hassan, 2006, The Problem of External Debt: Causes and Effects, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 10, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.